AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

أثر صدمة الأسعار على المجموعات المالية في الموازنة العراقية

The impact of price shocks on financial aggregates in the Iraqi budget

أ .م د. عدي سالم علي[1]
audy_salem@uomosul.edu.iq

أ .م محمد ذنون محمد[2]
mohamed_thanon@uomosul.edu.iq

جامعة الوصل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

يهدف البحث إلى فهم ديناميكية انتقال تغيّرات الأسعار في مجموعات الانفاق في الموازنة العامة، فضلا عن قياس أثر صدمة الأسعار في مجموعات الانفاق في موازنة العراق للمدة 2018Q1- 2024Q4 باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتحليل دالة الاستجابة الفورية (IRF) ، واعتمد ثلاث مجموعات في الانفاق هي (المستلزمات الخدمية ،المستلزمات السلعية ، صيانة الموجودات) وتوصل البحث إلى أن مجموعات الانفاق في العراق تتأثر بصورة مباشرة وسريعة بالصدمات السعرية الناتجة عن تغيير سعر الصرف، وانخفاض قيمة الدينار العراقي، تشير نتائج دالة الاستجابة (IRF) إلى أن أثر الصدمات السعرية يكون قوياً في المراحل الأولى، ثم يتلاشى تدريجياً ، مما يعكس أن الانفاق التشغيلي سريع التأثر بصدمة الأسعار ؛ لكنه يعود إلى مستوياته الطبيعية مع مرور الوقت .

Abstract

The research aims to understand the dynamics of price change transmission in the expenditure aggregates in the general budget, as well as to measure the impact of price shocks on the expenditure aggregates in the Iraqi budget for the period 2018Q1-2024Q4 using the Vector Autoregression (VAR) model and the Immediate Response Function (IRF) analysis. Three expenditure aggregates were adopted: (service requirements, goods requirements, asset maintenance). The research concluded that expenditure aggregates in Iraq are directly and rapidly affected by price shocks resulting from the change in the exchange rate and the decline in the value of the Iraqi dinar. The results of the IRF also indicate that the impact of price shocks is strong in the initial periods and then gradually

fades away, reflecting that operational spending is quickly affected by price shocks but returns to its normal levels over time.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة تغيّرات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، الأمر الذي انعكس على مجموعات الموازنة العامة للدولة، وبحكم اعتماد العراق الكبير على الاستيراد لتأمين السلع والخدمات والمستلزمات التشغيلية للحكومة، فقد أدّى الانخفاض في قيمة الدينار العراقي إلى تغيّرات في معظم احتياجات القطاع الحكومي مثل مشتريات الدولة من السلع والخدمات والتعاقدات الحكومية وغيرها، الأمر الذي انعكس مباشرة في زيادة الكلف الحكومية مما أدى إلى توسيع الانفاق العام وارتفاع بنوده التشغيلية. ومن هذا المنطلق تركز الدراسة على تحليل أثر صدمة الأسعار بوصفها أحد العوامل الرئيسة التي تدفع النفقات الحكومية إلى الزيادة، فضلا عن تحديد الكيفية التي تنتقل بها هذه الصدمات إلى مجموعات الانفاق المختلفة بما يسهم في فهم ديناميكية مجموعات الانفاق وتحديد مدى حساسيتها تجاه التقلبات السعرية

أهمية البحث

تكتسب الدراسة أهميتها من أنها تتناول أحد أبرز التحديات التي تواجه الموازنة العامة في العراق والمتمثلة في تغيّر الأسعار، فمع تامين متطلبات أجهزة الدولة من المستلزمات السلعية والخدمية وغيرها فإنَّ ارتفاع الأسعار يؤدي مباشرة إلى تضخم النفقات الحكومية، ومن هنا تسهم الدراسة في توضيح آلية انتقال تغيّرات الأسعار إلى الموازنة العامة وتقديم تحليل مالي قياسي يساعد صانع القرار المالي في وضع سياسات تسهم في الحد من الضغوط المالية الناجمة عن تقلبات الأسعار.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

ما مدى تأثير الصدمات السعرية الناجمة عن تغيّرات الأسعار في مجموعات الموازنة العامة في العراق؟

فرضية البحث

تؤدي الصدمات السعرية الناتجة عن تغيّرات الأسعار إلى تأثيرات معنوية مباشرة في مجموعات الموازنة العامة في العراق ؟

اهداف البحث

1- تقديم إطار نظري لفهم ديناميكية انتقال تغيّرات الأسعار في مجموعات الانفاق في الموازنة العامة.
2- قياس أثر صدمة الأسعار في مجموعات الانفاق في موازنة العراق .

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج القياسي لدراسة أثر الصدمات السعرية على مجموعات الموازنة باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression(VAR) وتحليل دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function(IRF) ، وتم اعتماد ثلاث مجموعات في الانفاق هي (المستلزمات الخدمية ،المستلزمات السلعية ، صيانة الموجودات) والمدة الزمنية 2018Q1- 2024Q4 لتشمل قبل تغيّر سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار من لدن البنك المركزي العراقي. وما بعده والتقلبات التي تعرض لها سعر الصرف في السوق الموازي .

المبحث الأول : مفهوم الصدمات وانواعها

تُعد الصدمات بجميع اشكالها من أبرز العوامل التي تؤثر على استقرار الاقتصادات الوطنية وتوازن السياسات الكلية، سواء على المدى القصير أو الطويل، وتمثل هذه الصدمات تغيّرات مفاجئة وغير متوقعة في أحد المتغيّرات الاقتصادية الأساسية، مثل الأسعار أو الإنتاج أو العرض النقدي أو أسعار الفائدة أو أسعار السلع، التي تؤدي إلى اختلالات تؤثر على الأداء العام للاقتصاد.

أولا: الصدمات النقدية:

وهي تلك المرتبطة بالسياسة النقدية أو بالمتغيّرات النقدية مثل العرض النقدي، أو أسعار الفائدة، أو تقلبات سعر الصرف

1- صدمة الطلب النقدية

وهي التغيّرات العشوائية في كمية النقود المطلوبة، نتيجة لتبدلات في سلوك الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى القطاع الخارجي، تجاه حيازة النقود، وتُعزى هذه التغيّرات إلى عوامل متعددة، من أبرزها تقلبات مستوى الأسعار؛ إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب على النقود لتعويض تراجع القوة الشرائية، في حين يؤدي انخفاض الأسعار إلى تقليص هذا الطلب. كما يُعد الدخل عاملاً حاسمًا في تحديد الطلب النقدي، حيث تسهم زيادة الدخول في رفع النسبة المحتفظ بها من النقود(Arifli,2019,17).

2- صدمة العرض النقدية

وتتمثل في زيادة في عرض النقد وتؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على السلع الوطنية وذلك خصوصاً نتيجة تدهور القدرة التنافسية للسلع الأجنبية (بسبب ارتفاع أسعار الواردات الناتج عن انخفاض سعر الصرف الاسمي)، تؤدي صدمة العرض نقدي التوسعية إلى ارتفاع الأسعار وتدهورٍ اسمي وفعلي في قيمة العملة المحلية (Sliman,2008,206).

3- صدمة أسعار الصرف

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والنهائية والقابلة للتداول بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع عام في مستوى الأسعار .ووفقاً للدراسات التجريبية، فإنَّ التأثير التضخمي لانخفاض قيمة العملة مؤقت، ويحدث على المدى القصير .ويؤدي هذا إلى ارتفاع مؤقت في مستوى الأسعار نابع من توقعات تغيّراتها، ويحتاج معدل التضخم إلى وقت ليعود إلى مستواه قبل انخفاض قيمة العملة(Arifli,2019,19).

4- صدمة سعر الفائدة

وهي تقلبات اسعار الفائدة بوضع سعر لا يتناسب مع الحالة الاقتصادية؛ اذ عندما يُغيّر البنك المركزي هدف سياسته النقدية، فإنَّ أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق تستجيب فوراً لتعكس التغيّر في موقف السياسة النقدية.

وتتمثل الاستجابة الأولى في تغيّر فروقات الوساطة المالية، تحركات أسعار الأصول في الأسواق المالية وتعديل توقعات الجمهور العام بشأن المسار المستقبلي للتضخم في الأجل المتوسط. ويقوم الفاعلون في أسواق النقد بمراجعة توقعاتهم المستقبلية حول التضخم، ويمكن لتلك التعديلات أن تؤدي، إما إلى تعظيم أو تخفيف آثار السياسة النقدية؛ وذلك حسب حجم الفروقات في القطاع المالي.

أما في الجولة الثانية من التأثيرات، فإنَّ أسعار الفائدة في السوق تنتقل إلى الطلب المحلي على السلع والخدمات والطلب الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تحوّل في الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على الضغوط التضخمية المحلية (Kamati,2014,37).

ثانيا: الصدمات الحقيقية

وتشمل التغيّرات المفاجئة في الإنتاج، أو التكنولوجيا، أو أسعار السلع الأساسية (كالنفط والمعادن)، أو الكوارث الطبيعية، أو النزاعات السياسية.

1- صدمة أسعار السلع الأساسية

اعتمادًا على طبيعة الصدمة ومصدرها، قد يكون للصدمة تأثير مؤقت أو دائم على قطاع معين من السلع الأساسية، وقد تمتد هذه التأثيرات أيضًا إلى قطاعات سلعية أخرى.ويمكن أن تنشأ الصدمات المؤقتة من عدة مصادر، منها الركود الاقتصادي، كما حدث في الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م أو الأزمة المالية العالمية عام 2008م، وكلاهما أثر على مجموعة واسعة من السلع الأساسية وكذلك السياسات المفاجئة أو المؤقتة، مثل تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين خلال 2018–2019، التي أثرت على أسواق المعادن وفول الصويا، أو حظر الصادرات كما حصل في قيود تصدير الحبوب خلال موجات ارتفاع أسعار الغذاء في عامي 2007 و 2011 , كما قد تنشأ نتيجة الظروف الجوية السلبية، التي تُعد شائعة في القطاع الزراعي، مثل ظواهر النينيو (El Niño) والنينيا (La Niña) المتكررة أو نقص الإنتاج المرتبط بالجفاف، كما حدث مع الحبوب في عام 1995، والبن في عامي 1975 و1985، وهناك حوادث عرضية والنزاعات والصراعات.

تُحدث تحركات أسعار السلع الأساسية تأثيرات كبيرة على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فهي قد تؤدي إلى صدمات في شروط التبادل التجاري، التي غالبًا ما تُفسر ما يصل إلى نصف التقلبات في النشاط الاقتصادي لتلك الدول، وفي البلدان التي تُشكّل فيها بعض السلع الأساسية جزءًا كبيرًا من التجارة الخارجية، قد تؤدي تحركات الأسعار إلى تفاقم تقلبات أسعار الصرف. أما في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد السلع الأساسية، وتشكل الأغذية والوقود حصة كبيرة من إنفاق المستهلكين، فإنَّ تقلب الأسعار يمكن أن يُولّد ضغوطًا تضخمية (Baffes & Kabundi,2021,2-4)

2- صدمة سعر النفط

ويُطلق على التغيّر المفاجئ وغير المتوقع في سعر النفط، وتعتمد شدة هذه الصدمة على توقعات الأسواق بشأن الأسعار المستقبلية ونتائجها المحتملة، ومن جهة أخرى، فإنَّ أثر صدمة أسعار النفط يختلف من دولة لأخرى وذلك باختلاف معدل نمو القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، الهيكل المؤسسي لها، وأدائها الاقتصادي العام (Arifli,2019,5).

وتتجلى تأثيرات صدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي عبر منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي.

يعتمد الآثار الناتجة عن صدمات أسعار النفط من جانب العرض على الناتج على (وضع الدولة الصافي في التجارة الخارجية) أي ما إذا كانت مستوردة أو مصدّرة للنفط.

هناك اتفاق نظري وتجريبي واسع على أنَّ ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي على مستوى الإنتاج في الدول المستوردة للنفط، أما في الدول المصدّرة للنفط، فمن المتوقع أن يكون للآثار الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من جانب العرض تأثير إيجابي على الناتج الكلي، ويُعزى ذلك إلى أن الزيادة غير المتوقعة في أسعار النفط تعزّز من كفاءة واستثمارات قطاع النفط في هذه الدول، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ" صدمة عرض إيجابية" (Bayram,2024,48).

تعتمد اتجاهات ومدى تأثير صدمات أسعار النفط من جانب الطلب على الناتج على الوضع الصافي للدولة في التجارة الخارجية، ففي الدول المستوردة للنفط، تؤدي زيادات أسعار النفط عبر قناة التأثير من جانب الطلب إلى تأثير سلبي على مستوى الناتج.

بينما في الدول المصدّرة للنفط، فمن المتوقع أن يكون لصدمات أسعار النفط تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي من خلال هذه القناة، ذلك لأن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط يُعد من منظور الدول المصدّرة بمثابة تحويل دخل قادم من الخارج (زيادة في الإيرادات نتيجة ارتفاع الصادرات)، وهو ما يُفضي إلى صدمة طلب إيجابية تدفع باتجاه تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج(Bayram,2024,51).

المبحث الثاني : قنوات التأثير الديناميكي للأسعار على مجموعات الانفاق العام

يمتد تأثير الأسعار إلى جميع جوانب إعداد الموازنة، بدرجات متفاوتة من الحدة، ولكون الموازنة تستمر في أداء وظيفتها المركزية في رسم السياسات، فمن الضروري إدراك أثر تغيّرات الاسعار على الموازنة وتحليلها، ضمن إطار تحليلي سليم، فكلما تجاهلت هذه الجوانب، أصبحت الموازنة مبنية على افتراضات مشكوك فيها، وقد تعكس قراءة خاطئة للإشارات الاقتصادية، كما قد ترسل إشارات غير مناسبة إلى الاقتصاد.

ومن جانب اخر، فإنَّ غياب إدراك تأثير الاسعار قد يسهم في تدهور الوضع المالي للحكومة؛ إذ إن بطء الاستجابة في تعديل السياسات الضريبية قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، الذي إلى جانب تزايد النفقات سينتج عنه عجز مالي أكبر، ورغم أن هذه الجوانب تُلمس وتُعاش من قبل جميع صانعي السياسات، إلا أنها تحظى باهتمام محدود في التحليل الفعلي(Ammons,2008,231).

تُصاغ كل موازنة، سواء بشكل صريح أو ضمني، على أساس سعري معيّن، ومع ارتفاع الأسعار وتزايد صعوبة التنبؤ بها تزداد حدة المشكلات المرتبطة بإعداد الموازنة، ففي ظل التضخم قد تبدو مدة عام واحد طويلة جداً للحفاظ على

التكاليف والمخصصات كما هي دون تغيير، ويعني إعداد الموازنة في ظل التضخم ضرورة التقدير الدقيق للأسعار الحالية والمتوقعة، أي الأسعار عند إعداد الموازنة، وكذلك التغيّرات التي تطرأ بعد دخول الموازنة حيّز التنفيذ، كلما ازدادت سرعة تغيّر الأسعار تفاقمت التحديات التي تواجه صانعي السياسات، وازدادت صعوبة قيام الموازنة بدورها الاقتصادي(Ammons,2008,232).

يمارس الإنفاق العام، أي إنفاق الحكومة بشقيه الجاري والاستثماري، دوراً حاسماً في تشكيل النشاط الاقتصادي ونتائجه، ويعُد تغيّر الاسعار، أحد أهم الشواغل الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر تأثيراً بالغاً على الأفراد والشركات والاقتصاد ككل، وتُعد العلاقة بين الاسعار والانفاق العام معقدة ومتعددة الجوانب؛ إذ تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة (Hamadouche,2024,71). وتؤثر الأسعار أيضاً بشكل فعال على مسار الإنفاق الأولي وإن لم يكن بشكل فوري، في نهاية المطاف، يجب على الحكومات الحفاظ إلى حد ما على الأقل على القيمة الحقيقية للمزايا التي تقدمها، وتعديل نفقاتها بما يتناسب مع ديناميكيات الأسعار(Bańkowski & et.al,2023,10).

توثر الاسعار على المالية العامة من خلال قنوات متعددة ففي جانب الانفاق يتسبب ارتفاع الاسعار في رفع تكلفة الانفاق وخاصة بالنسبة للمجموعات المرتبطة بالسعر، كما يوثر على كل المجموعات اذ إنه يضغط على الإنفاق الأولي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للنفقات الحكومية حتى مع تجريد ردود أفعال السياسة النقدية، يُغير تضخم الأسعار تكلفة تمويل الحكومات من خلال أدوات الدين المرتبطة بالتضخم، وهي سمة من سمات إصدار الديون في بعض الدول، وأخيراً يترك التضخم آثاراً عميقة على القيمة الحقيقية للموجودات الحكومية(Bańkowski & et.al,2023,9).

إنَّ تأثير الاسعار على النفقات أكثر تنوعاً بكثير، ويعكس تنوّع أنواع الإنفاق الحكومي، فإنَّفاق الحكومة على الأجور والرواتب يُرجّح أن يرتفع، نظراً لأنَّ مراجعة الأجور غالباً ما تكون مرتبطة بمؤشر الأسعار، وبما أن الهدف من الرواتب العامة لا يقتصر فقط على شراء خدمة، بل يشمل أيضاً تحقيق التنافسية، والحفاظ على التوازن مع القطاعات الأخرى، وضمان مستوى معيشي لائق للموظفين، فمن المحتمل ان تشهد النفقات على الأجور والرواتب زيادة ومع ذلك، فإنَّ هذه التعديلات تُجرى غالباً بعد فترة زمنية من التأخر، وتُعنى في كثير من الأحيان بتعويض فترات سابقة لا الحاضر او المستقبل، اما في الحالات التي تربط فيها مستويات الرواتب والأجور بمؤشر معين فإنَّ اجمالي النفقات سيرتفع مع وجود تأخير زمني ثابت، لكنه سيبقى متماشياً مع معدل الاسعار (Ammons,2008,239).

أما القطاع الأوسع الذي يتأثر سلباً في هيكل الإنفاق الحكومي فهو فئة "السلع والخدمات والمعدات الأخرى"، ومن بين مكونات الإنفاق الجاري، يُعد استهلاك الوقود عنصرًا رئيساً، وأسعاره تميل إلى التقلب مع التضخم (Ammons,2008,239) ، إذ إن استهلاك السلع من لدن الحكومة، الذي يمكن تحديده بحرية نسبية، فقد لا يكون أمام الحكومات خيار سوى قبول أسعار السوق للسلع/الخدمات المشتراة ، ومما يزيد الأمور تعقيداً، أنه في حالة حصول صدمة تضخمية قد تنطوي على تدخلات تضطر الحكومات إلى تغيّر هذه بنود العقود وفق أسعار السوق Bańkowski (& et.al,2023,13). وقد تزداد تكلفة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات تماشياً مع التضخم، ما لم تخضع بعض البنود لاتفاقيات تسعير طويلة الأجل (Mihaljek,2023,418). وتنطبق هذه الميزة أيضاً على بعض النفقات المتكررة، إذا تم تحديدها في عقود متعددة السنوات (الصيانة، الاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات، إلخ). في هذه

الحالات، ستقتصر تعديلات الأسعار في ضوء تضخمها على العقود الجديدة والمتجددة، وسيستغرق الأمر بعض الوقت لتنعكس بالكامل في المجموعات المالية (End & et.al.,2015,8).

وترتبط أجزاء كبيرة من الانفاق بالأسعار منها الانفاق على الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى، ومنها مشتريات الحكومة من السلع لغرض تقديمها مقابل الخدمات العامة، مثل: المستشفيات والخدمات التعليمية والنقل العام ودعم الطاقة والقطاعات الصناعية والزراعية (Holler & Reiss,2023,122) ، ففي قطاع الزراعة فإنَّ دعم الأسعار الموجه للقطاع الزراعي في الدول الصناعية، الذي غالباً ما يُسهم في خلق حلقة مفرغة من التكاليف والأسعار المتصاعدة. أما في الدول النامية، فيتسم تأثير هذا الدعم بعدم التوازن، ويتجلى بشكل أوضح في الاقتصادات المعتمدة على قطاع زراعي واحد، حيث تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئات تسويقية لضمان تحقيق أسعار عادلة للمزارعين، تُظهر هذه الجوانب كيف يمكن للنشاطات المرتبطة بالموازنة الحكومية أن تسهم في زيادة التكاليف والأسعار (Ammons,2008,236).

وهناك دول، تُحدد مدفوعات الإعانات الاجتماعية عموماً، إما بناءً على دخل المستفيدين السابق أو بمبالغ ثابتة لكل فرد ، تُحدد المبالغ المدفوعة بموجب أهم إعانات الضمان الاجتماعي (المعاشات التقاعدية، وإعانات المرض، وإعادة التأهيل، وإعانات البطالة، وإعانات الأمومة) بناءً على دخل المستفيدين السابق، هذا يعني أنه حتى بدون ربط الإعانات بمؤشر الاسعار، ستنمو مدفوعات إعانات استبدال الأجور هذه للمستفيدين الجدد للفرد الواحد (وإن كان ذلك بفارق زمني) طالما نمت الأجور المكتسبة سابقاً أو دخل العمل الحر ذي الصلة ، كلما طالت مدة حصول الأفراد على هذه الإعانات، زادت أهمية ربط الإعانات بمؤشر الاسعار لضمان عدم تآكلها بالقيمة الحقيقية بمرور الوقت ، وانعكاساً لهذه الحقيقة ترتبط المدفوعات طويلة الأجل، مثل: مدفوعات المعاشات التقاعدية والمساعدة الاجتماعية الأساسية تلقائياً بالأسعار التي يكون لها تأثير في زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي (Holler & Reiss,2023,124).

من جانب اخر، يؤكد (Mihaljek,2023) ان هذه الإعانات الاجتماعية مثالا مثيراً للاهتمام على التفاعلات بين التضخم والإنفاق العام، فهي ترفع الإنفاق الحكومي بشكل واضح، تشير عمليات المحاكاة القائمة على النماذج إلى أن إجراءات الدعم المتعلقة بارتفاع تكاليف الطاقة وغيرها من تكاليف المعيشة تعمل على تخفيف اضرار ارتفاع الاسعار لكنها في النهاية تزيد من الانفاق العام (Mihaljek,2023,419).

كما يُسبب رد الفعل المعتاد للسياسة النقدية تجاه الاسعار ضغطاً إضافياً على جانب الإنفاق من خلال مدفوعات الفائدة؛ اذ عندما ترتفع الاسعار، يميل البنك المركزي إلى تشديد سياسته النقدية، عادةً برفع أسعار الفائدة الاسمية، ونتيجةً لذلك، سيتم تمويل أي دين حكومي جديد أو مُجدَّد بسعر الفائدة المُرتفع ومن ثمَّ ترتفع تكلفة خدمة الدين Bańkowski & (et.al,2023,10-11).

فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري، فإنَّ عمليات شراء الأراضي والمباني القائمة (التي ترتفع أسعارها بسبب دوافع مضاربية وبسبب التضخم) والمعدات، تُظهر أن تعديلات الأسعار في القطاع الخاص تكون أسرع، مما يجعل الأثر الإجمالي على الإنفاق الحكومي سلبياً، وفي قطاع البناء، غالباً ما تتضمن العقود شرطاً تصاعدياً يتيح تعديل السعر بالرجوع إلى تكاليف الأجور والمواد التي يدفعها المقاول، ونتيجة لهذا البند، تميل نفقات الحكومة على المشاريع الاستثمارية إلى التحرك بالتزامن مع ارتفاع الاسعار(Ammons,2008,239).

ويظهر ذلك جلياً في المشاريع ذات المدة الزمنية الطويلة، ومن الطبيعي أن تخضع الموازنة للتعديل، ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن أسعار مواد البناء، والعمالة، والآليات ترتفع سنوياً بفعل الاسعار، إذ يؤدي التضخم دوراً محورياً في زيادة أسعار هذه العناصر، مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين التكلفة الأولية والتكلفة النهائية للمشروع، وتُعد تكاليف الإنشاء متقلبة بطبيعتها، حيث تشهد أسعار المواد وغيرها من المدخلات تذبذباً مستمراً؛ فضلا عن هوامش أرباح المقاولين والمورّدين ، وتختلف الاسعار في قطاع البناء من قطاع إلى آخر، ومن سوق إلى آخر، بل ويختلف حتى بين مادة بناء وأخرى ، وتُعد صناعة البناء والتشييد المرتبطة بالإنفاق الاستثماري من القطاعات الحيوية لأي دولة في سبيل بناء اقتصادها، بالنظر إلى الاستثمارات الضخمة التي تنطوي عليها. إلا أن تغيّر الاسعار بات يمثل تحدياً كبيراً لما له من تأثير سلبي على هذا القطاع فهو يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد والآليات وغيرها من المدخلات المرتبطة بالمشاريع الإنشائية، وفي كثير من الأحيان، لا يبقى أمام أطراف المشروع خيارات سوى تأجيل التنفيذ لتفادي تجاوز التكلفة او قبول الأمر الذي يُعزى في المقام الأول إلى ارتفاع الأسعار (Musarat & et.al.,2021,410)

وأخيراً، تشير تجارب الدول بوضوح إلى أن تغيّر الاسعار لا يمكن تجاهله أو تعويضه من خلال آليات الموازنة بين الإيرادات والنفقات أو من خلال مكاسب الإنتاجية، بل يجب الاعتراف به صراحةً، حتى يتسنى تحليل تقديرات الموازنة ومراجعتها وتحسينها بشكل سليم في إطار سياسة مالية متماسكة.

وهناك عدة طرق يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، وبالاستناد إلى تلك التجارب، يمكن النظر في ثلاث مقاربات مختلفة لتحقيق ذلك (Ammons,2008,244-245):

الأولى، هي التنبؤ بمعدل نمو الاسعار وإدراج تقديرات تعكس ارتفاع الأجور والأسعار، إن نمو الاسعار ذاته يتأثر بعدة عوامل خارجية، من بينها الوضع المالي للقطاع العام نفسه ويُستعمل هذا المعدل لاحقاً لتضمينه صراحةً ضمن التقديرات التفصيلية للموازنة، وتفترض هذه المقاربة أن تأثير الاسعار سيؤخذ عين الاعتبار بشكل كامل، بحيث لا تتعرض البرامج الإنفاقية للتعطيل أو التقويض.

النهج الثاني، ويتمثل في وضع خطط متوسطة الأجل بأسعار حقيقية أو ثابتة، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة في بداية السنة المالية استناداً إلى تغيّرات الاسعار المتوقعة وتوفير المبالغ المطلوبة وفقاً لذلك.

النهج الثالث، وتمثّل في إنشاء "احتياطي لمواجهة التجاوزات القانونية في الإنفاق" وقد واجهت عدد من الدول ، مشكلة مفادها أن النفقات ضمن برامج الاستحقاق (التي تُحدّد شروط الدفع للمستفيدين بموجب القانون) كانت تميل إلى تجاوز التقديرات، نتيجة لتغيّرات غير متوقعة في أداء الاقتصاد.

المبحث الثالث : قياس أثر الصدمة السعرية في مجموعات الانفاق

أولا: نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي من النماذج الشائعة في التنبؤ بالبينات الزمنية وبسبب بساطته ونجاحه يستعمل بشكل واسع في تمثيل البيانات الاقتصادية واصبح VAR إدارة معيارية تعتمد من قبل العديد من المؤسسات الاقتصادية في اعداد التوقعات الاقتصادية، وان احد الافتراضات الجوهرية في نموذج VAR التقليدي هو أن التفاعلات بين المتغيّرات عبر الزمن يمكن تمثيلها بشكل خطي(Agustí & Vidal , 2022 , 1)

واستنادا إلى اعتبارات حسابية، تستند عملة الاستدلال في هذه النموذج إلى دالة خسارة تربيعية. أي ان تقدير المعلمات واختبار الفرضيات وتحليل الاستجابات للصدمات وتحديد طول الفجوة الزمنية المثلى (lag order) جميعها تبنى على تقديرات المربعات الصغرى (OLS) (Reuvers ,2018,55)

ويمكن تمثيل نموذج VAR من الرتبة VAR(P) – (P) بالصيغة الاتية :

$$Y_{t=} C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \ldots\ldots (1)$$

$y_t = (y_{1t} \ldots . y_{kt})$ يمثل متجها(k x1) من متغيّرات السلاسل الزمنية

$A_i = (\ i = 1.2 \ldots \ldots . p)$ (k x k) يمثل مصفوفات معاملات ذات ابعاد

$\varepsilon_t = \varepsilon_{1t} \ldots \varepsilon_{kt}$

تمثل متجه الخطأ العشوائي ذي متوسط يساوي الصفر ومصفوفة تباين وتغاير تعطى بالعلاقة $\sum = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$

.(Abdullah,2022,500)

ثانيا: تحليل دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function(IRF)

تقيس دالة استجابة الفورية (IRF) في تحليل السلاسل الزمنية كيفية تفاعل النظام مع صدمة أو "نبضة" واحدة معزولة في أحد متغيّراته بمرور الوقت. وتتتبع هذه الدالة التأثير الديناميكي لهذه الصدمة على متغيّرات النظام، موضحةً كيفية انتشار التأثير وتضاؤله عبر فترات زمنية لاحقة. تُستعمل دالة الاستجابة الفورية (IRF) بشكل شائع في الاقتصاد القياسي والهندسة ومجالات أخرى لفهم العلاقات الزمنية بين المتغيّرات في أنظمة مثل نماذج الانحدار الذاتي (AR)، ونماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)(Gonçalves & et.al,2021,2).

وعندما تكون Y_t هي المتغيّر محل الاهتمام x_t هو الاضطراب او الصدمة فإنَّ مسار المتغيّر عبر الزمن في الفترات التالية للصدمة مقارنة بالمسار في حالة عدم وجود صدمة , ويمكن تعريف دالة الاستجابة للصدمات للمدة h كما يلي

$$IRF\ (h)=E[y_{t+h}|x_t=1] - E[y_{t+h}|xt=0]$$

حيث ان:

$E[y_{t+h}|x_t=1]$: هي القيمة المتوقعة للمتغيّر y بعد h فترة عند حدوث الصدمة بعد $x_t=1$

$E[y_{t+h}|xt=0]$: هي القيمة المتوقعة للمتغيّر y بعد h فترة اذا لم تحدث الصدمة بعد $x_t=0$

(Schenck,2024,6)

ثالثا : متغيّرات الدراسة واختبار الاستقرارية

لاختبار فرضية الدراسة حول تأثير صدمة الأسعار على مجموعات الموازنة في العراق ، اعتمد سعر النفط وسعر الصرف كمتغيّرين مستقلين ، وثلاثة متغيّرات انفاقية حساسة للتغيّرات السعرية كمتغيّرات تابعة وهي (المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية ، صيانة الموجودات) وقد شملت المدة الزمنية 2018 -2024 بفترات ربع سنوية لتغطية حالة تغيّر الأسعار جراء تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الذي انعكس على تغيّر الأسعار بصورة كبيرة في العراق وشملت المدة قبل تغيير سعر الصرف وما بعده بهدف رصد أثر التغيّرات السعرية بدقة .

جدول (1) التعريف بمتغيّرات الدراسة

الرمز		المتغيّرات	طبيعتها
X_1	oilp	سعر النفط	المتغيّرات المفسرة
X_2	exch	سعر الصرف	
y_1	sesu	المستلزمات الخدمية نسبة من الانفاق العام	المتغيّرات التابعة
y_2	cosu	المستلزمات السلعية نسبة من الانفاق العام	
y_3	assm	صيانة الموجودات نسبة من الانفاق العام	

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

جدول (2) اختبار جذر الوحدة وفق ADF و PP لمتغيّرات الدراسة

متغيّرات الدراسة	نتائج اختبار ADF			نتائج اختبار PP			النتيجة
	المستوى	الفروق الأولى	الفروق الثانية	المستوى	الفروق الأولى	الفروق الثانية	
X1	0.1238	0.0116	-	0.6501	0.0124	-	I(1)
X2	0.2085	0.1865	0.00002	0.4907	0.0151	-	I(1)
Y1	0.0425	-	-	0.3457	0.0119	-	I(1)
Y2	0.0045	-	-	0.4881	0.0200	-	I(1)
Y3	0.3006	0.0000	-	0.3675	0.0020	-	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews10

من خلال الجدول يتضح ان جميع المتغيّرات مستقرة عند المستوى الأول وهي من الرتبة I(1)

2- تحدد مدد الابطاء المثلى لمتغيّرات الدراسة

أ- تحديد مدة الابطاء لمتغيّر سعر النفط

جدول (3) تحديد فترات الابطاء لمتغيّر سع النفط

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: X1						
Exogenous variables: C						
Date: 10/24/25 Time: 20:15						
Sample: 2018Q1 2024Q4						
Included observations: 22						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-95.13722	NA	365.7439	8.739748	8.789341	8.751430
1	-73.68504	39.00397	57.00189	6.880458	6.979644	6.903823
2	**-68.07107**	**9.696846***	**37.51869***	**6.461007***	**6.609785***	**6.496055***
3	-67.38561	1.121671	38.69894	6.489601	6.687972	6.536331
4	-67.33797	0.073616	42.36746	6.576180	6.824144	6.634592
5	-66.88208	0.663125	44.78743	6.625643	6.923200	6.695739
6	-66.74005	0.193669	48.84471	6.703641	7.050791	6.785419

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على Eviews10

من خلال الجدول تبين ان الاختبار الأمثل لعدد المُدد السابقة (lag) في نموذج VAR هو 2 وذلك لان جميع المعايير الأساسية (LR,FPF,AIC,SC,HQ) تدعم هذا الخيار وهذا يعني أن المتغيّر X1 يعتمد على قيمته في الفترتين الماضيتين (t_{-1} وt_{-2}) لتفسير حركته الحالية

أ- تحديد مدة الابطاء لمتغيّر سعر الصرف

جدول (4) تحديد فترات الابطاء لمتغيّر سع النفط

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: X2						
Exogenous variables: C						
Date: 10/24/25 Time: 20:17						
Sample: 2018Q1 2024Q4						
Included observations: 22						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-139.5030	NA	20644.05	12.77300	12.82259	12.78468
1	-105.8739	61.14379	1063.523	9.806716	9.905902	9.830082
2	-102.2114	6.326024	835.9003	9.564677	9.713455	9.599725
3	-102.0223	0.309457	901.9917	9.638394	9.836765	9.685124
4	-101.9987	0.036537	989.6534	9.727154	9.975118	9.785567
5	-99.13846	4.160335	840.7767	9.558042	9.855599	9.628137
6	**-95.53299**	**4.916556***	**669.2687***	**9.321181***	**9.668331***	**9.402959***

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على Eviews10

يتضح من خلال الجدول ان الاختبار الأمثل لعدد الفترات السابقة (lag) في نموذج VAR هو 6 وذلك لان جميع المعايير الأساسية (LR,FPF,AIC,SC,HQ) تدعم هذا الخيار .

رابعا : نتائج تقدير نموذج VAR

جدول (5) نتائج اختبار نموذج VAR لمتغيّرات الدراسة في العراق للمدة 2018Q1 -2024Q4

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/25/25 Time: 07:26
Sample (adjusted): 2018Q2 2024Q4

Included observations: 27 after adjustments					
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
	X1	X2	Y1	Y2	Y3
X1(-1)	0.357471	3.585910	0.040468	0.840668	0.415269
	(0.22784)	(1.11476)	(0.01173)	(0.19421)	(0.08633)
	[1.56896]	[3.21676]	[3.44859]	[4.32857]	[4.81010]
X2(-1)	-0.075154	1.417279	0.004061	0.117819	0.072287
	(0.02537)	(0.12413)	(0.00131)	(0.03146)	(0.01525)
	[-2.96219]	[11.4173]	[3.10809]	[3.74505]	[4.74008]
Y1(-1)	-8.752511	8.185176	0.668942	-1.792574	-0.084462
	(1.86620)	(9.13081)	(0.09612)	(1.04969)	(0.03462)
	[-4.69002]	[0.89643]	[6.95977]	[-1.70772]	[-2.43942]
Y2(-1)	0.352625	-5.440145	-0.051996	-0.079502	-0.004969
	(0.34529)	(1.68939)	(0.01778)	(0.12815)	(0.00641)
	[1.02126]	[-3.22018]	[-2.92384]	[-0.62036]	[-0.77572]
Y3(-1)	59.57234	-340.9474	-1.490881	9.899474	0.912127
	(16.7416)	(81.9122)	(0.86225)	(9.41671)	(0.31061)
	[3.55834]	[-4.16235]	[-1.72906]	[1.05127]	[2.93658]

C	124.3851	-627.1744	-6.970154	17.08453	-0.032633
	(41.3421)	(202.276)	(2.12926)	(23.2539)	(0.76703)
	[3.00868]	[-3.10059]	[-3.27351]	[0.73470]	[-0.04254]
R-squared	0.939580	0.980333	0.826492	0.660818	0.753286
Adj. R-squared	0.925194	0.975650	0.785181	0.580061	0.694545
Sum sq. resids	448.3324	10732.56	1.189244	141.8418	0.154324
S.E. equation	4.620515	22.60695	0.237972	2.598917	0.085725
F-statistic	65.31324	209.3521	20.00641	8.182747	12.82379
Log likelihood	-76.24226	-119.1115	3.842668	-60.70616	31.40993
Akaike AIC	6.092019	9.267522	0.159802	4.941197	-1.882217
Schwarz SC	6.379983	9.555486	0.447766	5.229161	-1.594253
Mean dependent	71.59909	1373.138	1.053773	7.167789	0.536296
S.D. dependent	16.89361	144.8746	0.513440	4.010507	0.155108
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.04E-05			
Determinant resid covariance		8.66E-06			
Log likelihood		-34.18481			
Akaike information criterion		4.754430			
Schwarz criterion		6.194249			
Number of coefficients		30			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews10

يظهر الجدول أعلاه من خلال نتائج VAR أن ارتفاع أسعار النفط ومن ثم الإيرادات النفطية يعد المحرك الرئيس لزيادة الانفاق الجاري في العراق من خلال القيمة المعنوية لمتغيّر سعر النفط في المتغيّرات التوضيحية الثلاثة (المستلزمات السلعية – المستلزمات الخدمية – صيانة الموجودات) ، فمع تحسن أسعار النفط ترتفع الإيرادات العامة مما يوسع القدرة المالية للحكومة ويدفعها إلى زيادة الانفاق على المستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات ، ويعكس ذلك الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي؛ اذ ترتبط مستويات الانفاق الحكومي مباشرة بمرونة الإيرادات النفطية ، وتزداد النفقات التشغيلية والاستثمارية عند تحسن أسعار النفط وتنكمش عن انخفاضها ، ومن ثمَّ، فإنَّ دورة أسعار النفط عاملاً حاسماً في تحديد مسار الانفاق العام في العراق .

كما يتبين من نتائج الجدول ان المتغيّر الثاني سعر الصرف له تأثير معنوي في المتغيّرات الثلاث للأنفاق؛ اذ ينعكس انخفاض قيمة الدينار العراقي بصورة مباشرة على زيادة الانفاق الحكومي في مجموعات (المستلزمات السلعية – المستلزمات الخدمية – صيانة الموجودات) ، ويعزي ذلك إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على السلع والخدمات والمعدات المستوردة بالدولار فترتفع كلفة الاستيراد وكلفة التعاقدات الحكومية كلفة الشراء من السوق المحلية ، مما يجعل تراجع قيمة العملة المحلية سبباً في ارتفاع التكاليف التشغيلية والإدارية والصيانة للحكومة ، وبالتالي فإنَّ ارتفاع الاسعار تمثل عاملاً رئيسياً في تضخم النفقات التشغيلية للحكومة، وتسهم في زيادة العبء المالي وارتفاع نسب الانفاق الجاري ضمن الموازنة العامة .

خامسا: نتائج تقدير دالة الاستجابة الفورية

تمثل دالة الاستجابة للصدمة أثر التغيّر المفاجئ في المتغيّر المستقل على المتغيّر التابع، اذ يقوم البرنامج الاحصائي بقياس تأثير هذه الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد. وقد تم تتبع هذا الأثر خلال فترة تمتد لعشر سنوات مستقبلية بهدف توضيح المسار الزمني لانتقال الصدمة وتأثيرها على المتغيّرات محل الدراسة

ومن خلال نتائج الجدول الذي يمثل فيه المحور الافقي عدد الأعوام التي مرت بعد حدوث الصدمة، والمحور العمودي يمثل النسبة المئوية لاستجابة نسبة المتغيّرات التابعة الثلاثة لتغيّرات سعر النفط وسعر الصرف.

يظهر نتائج الجدول ان حدوث صدمة إيجابية مقدارها انحراف معياري واحد لمتغيّر سعر النفط في نسبة الانفاق على المستلزمات الخدمية اذا يبدأ التأثير موجباً قوياً يصل إلى القمة في المدة الثانية (0.107) ثم يتناقص تدريجياً ويتحول إلى فترة سالبة بعد المدة الثامنة نتيجة تغيّرات اولويات الحكومة ويبدا تثير التوازن المالي بالظهور. اما صدمة سعر الصرف في الانفاق على المستلزمات الخدمية تبقى إيجابية طوال المدة من الأولى إلى الثامنة وتبلغ ذروتها في المدة الرابعة (0.107) ، أي ان انخفاض قيمة الدينار العراقي يدعل الخدمات الحكومية اغلى لان كثر منها يعتمد على مكونات مستورد ثم يعود إلى التوزان في الفترتين الاخيريتين .

اما بالنسبة لصدمة سعر النفط في الانفاق على المستلزمات السلعية فكان التأثير كبير جداً وبقوة في المدة الأولى (1.5) ويستمر موجباً حتى المدة الخامسة اذا يزيد ارتفاع الإيرادات النفطية من قدرة الحكومة على الاستيراد وبالتالي ترتفع قيمة المستلزمات السلعية، اما الانخفاض في المدة الأخيرة، فيكون نتيجة قيام وزارة المالية بالتحكم بالصرف للحفاظ على التوزان المالي. ومن جانب صدمة سعر الصرف في المستلزمات السلعية، فكان التأثير سلبي من المدة الأولى ويستمر

سلبيا عير الفترات مما يؤكد ان انخفاض قيمة الدينار العراقي ترفع القيمة في بداية المدة ومن ثم تضطر الوزارات إلى تقليل حجم الشراء مشفوعا بارتباطه بحجم التخصيصات لكل وزارة.

ومن ناحية أخرى فإنَّ حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر النفط فإنَّ صيانة الموجودات تستجيب بصفة إيجابية تبلغ ذروتها في المدة الثانية (0.026) ثم تصبح سالبة تدريجيا بعد المدة الرابعة، وهذا يعكس ان ارتفاع أسعار النفط يزيد الانفاق على الصيانة في المدى القصير لكنها تتراجع نحو أولويات بنود أخرى، إذ ترتبط استدامة الصيانة عادة بتوفر فائض مالي. أما تأثير انخفاض قيمة العملة يبدأ موجبا قويا نسبيا حتى المدة السابعة؛ إذ إن انخفاض قيمة الدينار ترفع كلفة الصيانة فتزداد فاتورتها مباشرة؛ ثم يتلاشى هذا الارتفاع في المُدد الأخيرة.

جدول (6) تقدير دوال الاستجابة الفورية لنموذج الدراسة

Response of Y1:			Response of Y2:		Response of Y3:	
Period	X1	X2	X1	X2	X1	X2
1	0.096259	0.084481	1.507071	-0.755644	0.043222	0.064010
	(0.04388)	(0.04028)	(0.45618)	(0.39429)	(0.01541)	(0.01127)
2	0.107257	0.092177	1.158084	-0.373037	0.026597	0.057469
	(0.04634)	(0.04630)	(0.42532)	(0.44411)	(0.01497)	(0.01405)
3	0.106793	0.101219	0.790141	-0.144202	0.011199	0.048802
	(0.05314)	(0.05915)	(0.46585)	(0.55548)	(0.01605)	(0.01810)
4	0.095442	0.107692	0.438653	-0.041128	-0.001919	0.038675
	(0.05899)	(0.06979)	(0.49427)	(0.61732)	(0.01650)	(0.02005)
5	0.075372	0.109051	0.133384	-0.032217	-0.011964	0.027938
	(0.06188)	(0.07612)	(0.49570)	(0.63196)	(0.01592)	(0.02001)
6	0.049738	0.104149	-0.104396	-0.085012	-0.018504	0.017487
	(0.06144)	(0.07799)	(0.47640)	(0.61571)	(0.01464)	(0.01864)
7	0.022083	0.093088	-0.263337	-0.168959	-0.021497	0.008132
	(0.05820)	(0.07594)	(0.44600)	(0.58335)	(0.01321)	(0.01662)

8	-0.004204	0.076968	-0.342051	-0.257791	-0.021268	0.000503
	(0.05319)	(0.07088)	(0.41210)	(0.54551)	(0.01212)	(0.01458)
9	-0.026311	0.057553	-0.347943	-0.331258	-0.018427	-0.005010
	(0.04770)	(0.06394)	(0.37879)	(0.50812)	(0.01156)	(0.01292)
10	-0.042283	0.036921	-0.295160	-0.376046	-0.013772	-0.008279
	(0.04299)	(0.05636)	(0.34708)	(0.47285)	(0.01136)	(0.01174)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على Eviews10

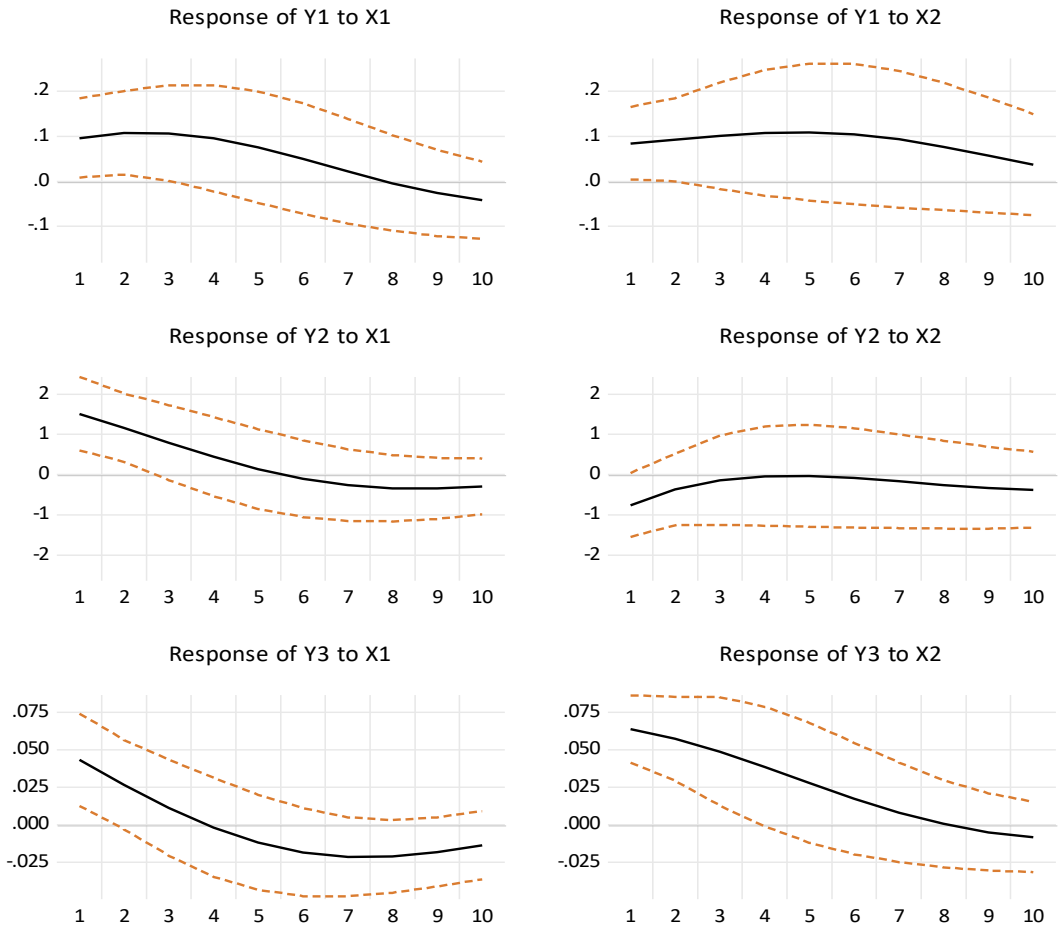

الشكل (1) الرسم البياني لدوال الاستجابة الفورية للنموذج الدراسة

الاستنتاجات

1- تعد التغيّرات السعرية من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الانفاق الحكومي
2- ان مجموعات الانفاق في العراق تتأثر بصورة مباشرة وسريعة بالصدمات السعرية الناتجة عن انخفاض قيمة الدينار العراقي.
3- إن الارتفاع الكبير في مجموعات الانفاق والناتج عن تخفيض سعر صرف الدينار العراق يرجع بنسبة كبيرة منه إلى كون أغلب السلع التي تعتمدها الحكومة هي مستوردة وهو ما يشكل ضغطاً على الموازنة.
4- أظهرت النتائج ان ارتفاع أسعار النفط ترتبط بزيادة مباشرة في مجموعات الانفاق مما يجعل هذه البنود من الصعب تخفيضها في حالة انخفاض أسعار النفط الأمر الذي يخلق فجوة تمويلية .
5- تشير نتائج دالة الاستجابة (IRF) إلى أن أثر الصدمات السعرية يكون قويا في المراحل الأولى، ثم يتلاشى تدريجياً، مما يعكس ان الانفاق التشغيلي سريع التأثر بصدمة الأسعار لكنه يعود إلى مستوياته الطبيعية مع مرور الوقت.
6- إن الزيادة في الانفاق الناتجة عن ارتفاع الأسعار قد لا تقابلها زيادة مماثلة في الإيرادات النفطية، وهذا يؤدي إلى اتساع عجز الموازنة وتعزيز الاعتماد على الاقتراض.

المقترحات

1- توجيه الوزارات باستعمال بدائل محلية متى ما توفرت، وتشجيع القطاع الخاص المحلي على انتاج السلع والخدمات تستهلكها الحكومة.
2- انشاء حساب استقرار لتغطية فروقات سعر الصرف الناتجة عن العقود الحكومية المقومة بالعملة الأجنبية لتجنب تضخم النفقات الفعلية مقارنة بالمخطط لها.
3- اعتماد قواعد مالية تقيد نمو الانفاق الجاري بنسبة لا تتجاوز نمو الإيرادات (النفطية وغير النفطية) لتجنب التضخم غير المبرر في النفقات.
4- اعتماد آلية مراجعة دورية (نصف سنوية مثلا) لتقديرات الانفاق الحكومي في ضوء تغيّرات سعر الصرف لضمان عدم حدوث انحرافات كبيرة بين الموازنة التخطيطية والفعلية.
5- اعادة النظر بسياسات التعاقد الحكومية وتجنب العقود طويلة الاجل المقومة بالدولار.
6- وضع مؤشرات أداء للوزارات ترصد جودة الانفاق على الخدمات والصيانة، وتقليل الهدر المالي في العقود الحكومية.

- **مواد تكميلية**

(لا يوجد)

- **التمويل**

(لا يوجد)

- **بيان توافر البيانات**

حصل الباحثان على البيانات من النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي / اصدارات مختلفة

- **شكر وتقدير**

(لا يوجد)

- **تضارب المصالح**

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح

References المصادر

1- Abdullah, L. T. (2022). Forecasting time series using Vector Autoregressive Model. *International Journal of Nonlinear Analysis and Applications, 13*(1), 499–511. https://doi.org/10.22075/ijnaa.2022.5521

2- Agustí, M., Vidal-Quadras Costa, I., & Altmeyer, P. (2023). Deep vector autoregression for macroeconomic data. In *Data science in central banking: Applications and tools* (Vol. 59, pp. 39–50). Bank for International Settlements. https://doi.org/10.2139/ssrn.3520600

3- Ammons, D. N. (2008). *Performance and efficiency measurement in local government*. In J. M. Kamensky & A. Morales (Eds.), Managing for results 2008 (pp. 231–257). IBM Center for The Business of Government.

4- Arifli, A. (2019). *The effect of a negative oil price shock on an oil-exporting country: Evidence from Azerbaijan* (Master's thesis, Anadolu University, Graduate School of Social Sciences, Department of Economics). Eskisehir, Turkey.

5- Baffes, J., & Kabundi, A. N. (2021). Commodity Price Shocks: Order within Chaos? *Policy Research Working Paper* No. 9792. World Bank.

6- Bańkowski, K., Checherita-Westphal, C., Jesionek, J., & Muggenthaler, P. (2023). *The effects of high inflation on public finances in the euro area: Based on the analysis by the Eurosystem members of the Working Group on Public Finance* (ECB Occasional Paper No. 332). European Central Bank. https://doi.org/10.2866/96728

7- Bayram, O. (2024). *Sectoral Analysis of Oil Price Shocks in the Turkish Economy* [Doctoral dissertation, Dokuz Eylül University, Graduate School of Social Sciences, Department of Economics].

8- Ben Sliman, L. (2008). *Exchange rate shocks, price dynamics, and monetary policy conduct: The case of Tunisia within the framework of the Agadir Agreement* (Doctoral dissertation, University of Paris 1 Panthéon-Sorbonne, UFR of Economics).

9- End, N., Tapsoba, S. J.-A., Terrier, G., & Duplay, R. (2015). *Deflation and public finances: Evidence from the historical records* (IMF Working Paper No. 15/176). International Monetary Fund.

10- Gonçalves, S., Herrera, A. M., Kilian, L., & Pesavento, E. (2021). Impulse response analysis for structural dynamic models with nonlinear regressors. *Journal of Econometrics*, 225(1), 107-130. https://doi.org/10.1016/j.jeconom.2021.06.009

11- Hamadouche, F. Z. (2024). *The Impact of Public Expenditure on Inflation: An ARDL Approach*. *Financial Markets, Institutions and Risks*, 8(2), 70–85. https://doi.org/10.61093/fmir.8(2).70-85.2024

12- Holler, J., & Reiss, L. (2023). *Quantifying the impact of the 2021–22 inflation shock on Austria's public finances*. In *Monetary Policy & the Economy* (Issue Q4/2022–Q1/2023, pp. 117–130). Oesterreichische Nationalbank. https://doi.org/10.3326/pse.47.4.2

13- Kamati, R. (2014). *Monetary policy transmission mechanism and interest rate spreads* (Doctoral dissertation, University of Glasgow, Adam Smith Business School, College of Social Sciences).

14- Mihaljek, D. (2023). *Inflation and public finances: an overview*. *Public Sector Economics*, 47(4), 413–430. https://doi.org/10.3326/pse.47.4.2

15- Musarat, M. A., Alaloul, W. S., & Liew, M. S. (2021). *Impact of inflation rate on construction projects budget: A review*. *Ain Shams Engineering Journal*, 12(1), 407–414. https://doi.org/10.1016/j.asej.2020.04.009

16- Reuvers, H. (2018). *Vector autoregressions: lag order uncertainty and least absolute deviations*. [Doctoral Thesis, Maastricht University]. Datawyse / Universitaire Pers Maastricht.

17- Schenck, D. (2024, January 26). *Estimating impulse response functions in Stata*. Portugal Stata Research Symposium. https://www.stata.com/meeting/portugal24/slides/Portugal24_Schenck.pdf